

التحفيزات الجبائية كآلية لتشجيع الاستثمار الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي في

الجزائر

FISCAL INCENTIVES AS A MECHANISM TO ENCOURAGE AGRICULTURAL INVESTMENT AND ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND FOOD SECURITY IN ALGERIA

*تيجاني ريم

مخبر LEMAC ، جامعة فرحات عباس سطيف1

tidjani.rim@univ-setif.dz

بالة عبد المالك

مخبر LERDR ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش

Abdelmalek.bala@univ-bba.dz

*المؤلف المراسل

Reçu 23/03/2024	Accepté 18/04/2024	Publié en ligne 20/12/2024
-----------------	--------------------	----------------------------

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف أنواع التحفيزات الجبائية المتاحة والموجهة للقطاع الزراعي، وإبراز دورها في تشجيع الاستثمار الزراعي، مع التطرق إلى مختلف التحديثات الصادرة بقانون المالية لسنة 2024، بالإضافة إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)، وتقييم مدى كفاية هذه التحفيزات للنهوض بالقطاع الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بالجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من التسهيلات والتحفيزات المقدمة لتشجيع الاستثمار الزراعي تعد غير كافية نظرا لكثرة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، وبالرغم من ذلك حققت الجزائر اكتفاءها الذاتي لبعض المنتجات إلا أنها تعاني من التبعية وتعد من أكثر الدول المستوردة للقمح.

الكلمات الرئيسية:

التحفيزات الجبائية؛ الاستثمار الزراعي؛ القطاع الزراعي؛ الأمن الغذائي؛ التنمية المستدامة.

Abstract :

This study aims to identify the various types of fiscal incentives available to the agricultural sector and to highlight their role in promoting agricultural investment. It deals with the various updates of the 2024 Finance Act, as well as with the analysis of the reality of food security in Algeria in the period 2012-2021, and assess the adequacy of these incentives for the promotion of the agricultural sector in order to achieve food security and sustainable development in Algeria.

The study found that, despite the facilities and incentives offered to encourage agricultural investment, they were insufficient because of the many challenges facing the agricultural sector. Nevertheless,

Algeria had achieved self-sufficiency in certain products but suffered from dependence and was one of the most heavily imported countries.

Keywords : Fiscal incentives; agricultural investment; agricultural sector; food security; sustainable development.

1- مقدمة:

تعد التحفيزات الجبائية أحد الآليات التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات إلى قطاعات معينة، ومن أهمها القطاع الزراعي، فهو يعد من أهم القطاعات التي تلعب دورا كبيرا في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتقليص معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. من خلال توسيع قاعدة الإنتاج الوطني، يعمل القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الناتج المحلي مما يساهم في تحسين مستوى دخل الأفراد. والهدف من إتباع هذه الآلية لا يقتصر فقط على فعاليتها في تشجيع الاستثمارات الزراعية، وإنما إسهامها في تحقيق أهداف أشمل وأوسع، فالتحفيزات الجبائية والاستثمارات الزراعية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتدعم التنمية المستدامة.

ولتحقيق ذلك عملت الجزائر جاهدة للنهوض بهذا القطاع من خلال تشجيع الاستثمار فيه، وذلك من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية والتنموية التي تهدف إلى سد العجز الغذائي والتخفيف من التبعية إلى الخارج بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، قامت الدولة بتوفير عدة امتيازات وتحفيزات جبائية لدعم الاستثمارات في القطاع الزراعي، حيث تصل في بعض الحالات إلى الإعفاء الكامل من بعض الضرائب.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بالجزائر؟

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تؤديه التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار الزراعي قصد تحقيق جملة من الأهداف التي وضعتها الدولة والمتمثلة في النهوض بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات والجداول الإحصائية والتقارير السنوية المتعلقة بالأمن الغذائي والاعتمادات الموجهة للقطاع الزراعي.

2- المفاهيم النظرية للدراسة:

سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى التطرق لمختلف لامتيازات الجبائية الموجهة للأنشطة الفلاحية.

1.2. تعريف التحفيز الجبائية:

التحفيزات الجبائية "هي عبارة عن تحفيزات ضريبية مختلفة يمنحها المشرع الجبائي للمستثمرين المحليين والأجانب بغرض تشجيعهم على الاستثمار داخل الوطن" (عائشة، 2022، صفحة 100)، كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من الإغراءات والتسهيلات التي تقدمها الدولة من أجل استقطاب المستثمرين للاستثمار في مجال معين (ليلي، 2020، صفحة 139). تعرف أيضا بأنها: "إجراء اختياري خاص لتطبيق سياسة اقتصادية معينة تستهدف الحصول على سلوك معين من المتعاملين الاقتصاديين لتوجيه اهتمامهم للاستثمار في قطاعات أو مناطق معينة مقابل استفادتهم من امتيازات ضريبية" (عائشة، 2022، صفحة 100).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحفيز الجبائية هي عبارة عن مجموعة من المساعدات المالية غير مباشرة التي تقدمها الدولة بغية تحقيق أهداف معينة لبعض الأعوان الاقتصاديين بشرط التقيد ببعض القواعد والشروط التي تم وضعها من قبل المشرع.

ويتميز التحفيز الجبائي بعدة خصائص نذكر منها (الطاهر، 2008، صفحة 140):

- **إجراء اختياري:** تعد سياسة التحفيز الجبائي كإجراء اختياري، إذ يمكن للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين اختيار الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات والمقاييس والشروط التي تضعها الدولة بكل من غير تعرضهم لأي عقاب أو جزاء في حالة الرفض.
- **إجراء هادف:** تقوم الدولة بتحويل جزء من مداخيلها بهدف تحقيق مجموعة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحقيق هذه المنافع ليس مضمونا، لذا يجب عليها إجراء دراسات وتحليلات دقيقة لبعض المتغيرات قبل وضع سياسة التحفيز الجبائي، حيث يتعين عليها تحديد الإطار القانوني للمستفيد، بالإضافة إلى تحديد شكل ومدة التحفيز مع مراعاة السياسات والظروف في تلك الفترة (ناصر، 2022، صفحة 107).
- **إجراء له مقاييس:** كون التحفيز الجبائي موجه إلى فئة خاصة من المكلفين بالضريبة، إذ يجب على هذه الفئة من المستفيدين الالتزام ببعض المقاييس التي يضعها المشرع مثل: طبيعة النشاط، مكان النشاط، والإطار القانوني للمستفيد.
- **الوسيلة:** وهي التسهيلات والإعفاءات والامتيازات الجبائية التي تعتمد عليها سياسة التحفيز الضريبي لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو القطاعات والأنشطة ذات الأولوية.

2.2. مفهوم الأمن الغذائي:

تم تقديم تعريف للأمن الغذائي من طرف البنك الدولي في تقرير له حول الفقر والجوع مفاده "أن الأمن الغذائي هو حصول كل الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة" (FAO, 2003).

منظمة الأغذية والزراعة لها تعريف آخر للأمن الغذائي مضمونه "أن الأمن الغذائي يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الأفراد، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى كمية كافية وآمنة ومغذية من الطعام، بما يلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة" (FAO, 2008).

في حين أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية عرفت على أنه: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية" (رحماني، 2021، صفحة 49).

من خلال التعاريف السابقة نجد أهم ركزت على أهم النقاط الواجب توافرها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إمكانية الحصول على الغذاء بالشكل الكافي لجميع الناس في كل الأوقات؛
- إمكانية الحصول على أغذية آمنة ومغذية لحياة نشطة وصحية؛
- القدرة المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء؛
- توفر غذاء يتناسب مع أذواق وتفضيلات الأفراد.

3.2. مفهوم التنمية المستدامة:

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تركز على مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على خيارات الطبيعة والإفادة منها بين الأجيال الحالية والمستقبلية، شريطة أن تكون الأجيال المقبلة قادرة على الاستفادة من القدر نفسه أو أكبر مما تستفيد منه الأجيال الحالية، مع ضمان استمرارية هذه الاستفادة دون انخفاضها عن المستوى التي كانت عليه" (كبيش، 2022، صفحة 668). ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من تحقق المتطلبات التالية (موسى، 2020، صفحة 53):

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية وذلك بحصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر، وتوفير ما قد يتوفر من موارد مستقبلية؛
- التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولويتها وذلك لترشيد الاستهلاك؛
- العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار؛
- بناء تنمية اقتصادية رشيدة بتبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛
- العمل على متطلبات الحفاظ على البيئة وحمايتها.

4.2. الامتيازات الجبائية بالنسبة للأنشطة الفلاحية:

يمكن تلخيص الامتيازات الموجهة للقطاع الفلاحي في ما يلي:

إعفاء دائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي للأنشطة التالية (قانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 05، ص 5):

- بيع وجمع وتوزيع الحليب الطازج؛
 - الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب و البقول الجافة والتمور.
- أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات: تستفيد من إعفاء دائم (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، المادة 136-138):

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط؛
 - التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء التابعة لوزارة الفلاحة ماعدا العمليات التي تتم مع الأعضاء الغير الشركاء؛
 - بيع وجمع وتوزيع الحليب الطازج؛
- أما بالنسبة للرسم على النشاط المهني فقد تم إلغاؤه ابتداء من 01 جانفي 2024 (قانون رقم 23-22، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 14، ص 9).

بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة:

تستفيد من إعفاء مؤقت من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2024 ماييلي (قانون رقم 23-22، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 65، ص 29):

- المنتجات المحلية والمستوردة المتعلقة بالبقوليات الجافة؛
- عمليات البيع المتعلقة بالفواكه والخضر الطازجة وبيض الاستهلاك والدجاج اللاحم والديك الرومي المنتجة محليا.

3- تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور كميات الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2012-2021) والذي يشمل كل من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وسنحاول من خلال هذا الجدول تحليل تطور كميات الإنتاج ، وقد تم حصر المنتجات النباتية والحيوانية كما يلي:

- الإنتاج النباتي: القمح، الحبوب، الشعير، البطاطس، الطماطم، البصل، التمر، التفاح والحمضيات.
- الإنتاج الحيواني: اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الأسماك.

الجدول رقم 01: تطور كميات الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2012-2021)

(الوحدة: ألف طن)

السنوات	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإنتاج الفلاحي
2012	17838,57	716,75	18555,32
2013	20491,32	764,65	21255,97
2014	16559,03	871,17	17430,2
2015	17440,13	924,22	18364,35
2016	16602,57	942,55	17545,12
2017	17094,34	1182	18276,34
2018	32487,88	1168,02	33655,9
2019	22407,78	933,56	23341,34
2020	19967,03	885,43	20852,46
2021	16453,37	865,07	17318,44

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (42-41-40-37-35-33))
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإنتاج الفلاحي كان في حالة تذبذب، إذ ارتفع من 18555,32 ألف طن سنة 2012 إلى 21255,97 ألف طن سنة 2013 وهذا راجع للتسهيلات والدعم الذي قدمته الدولة في إطار تطبيق سياسة التجديد الريفي والفلاحي، إلا أنه انخفض سنة 2014 بسبب تداعيات أزمة النفط وكنتيجة لذلك قامت الدولة بتخفيض الدعم لهذا القطاع بسبب هذه الأزمة، وتم تسجيل ارتفاع سنة 2015 غير أنه بقي في حالة تذبذب وهذا راجع للعوامل المناخية التي تعد من أهم الأسباب التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى أزمة كوفيد 19 التي أثرت على القطاع الفلاحي بشكل خاص، وارتفاع أسعار الأسمدة والبنود مما أدى إلى تراجع الإنتاجية وحتى عزوف بعض الفلاحين عن تربية الدواجن والأبقار بسبب التكاليف الباهظة للأدوية والأعلاف والآلات اللازمة والتي يتم استيراد معظمها من الخارج.

❖ الاكتفاء الذاتي:

يستعرض الجدول الموالي نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الغذائية الأساسية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021، وسنحاول من خلاله تحليل معدلات الاكتفاء الذاتي للتعرف على حقيقة الوضع الإنتاجي لمختلف السلع الغذائية.

الجدول رقم 02: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الغذائية الأساسية بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)
% (2021)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الحبوب	34,2	39,57	21,65	21,7	20,5
القمح	35,1	40,62	24,72	23,8	22,9
البطاطس	96,4	98,52	97,44	96,7	98,3
الخضر	99,6	99,74	99,80	99,6	99,4
الفواكه	78,6	93,03	89,97	92,9	95,2
اللحوم	89,4	93,05	90,13	92,4	94,1
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الحبوب	21,2	21,2	24,7	25,1	17,7
القمح	23,2	23,2	32,9	28,2	20,8
البطاطس	97,0	97,0	98,3	98,3	98,6
الخضر	100,0	99,8	100,1	99,8	99,7
الفواكه	99,3	100,2	97,6	96,1	98,7
اللحوم	95,6	95,6	93,6	96,0	99,0

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (42-41-40-37-35-33))

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في تراجع مستمر على الرغم من تحقيق زيادة طفيفة خلال سنتي 2019 و 2020 والتي كانت في حدود 25 %، إلا أن هذه الزيادة تعد ضعيفة عند مقارنتها بالسنوات السابقة، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح شهدت هي الأخرى تراجعاً إذ بلغت 20,8% سنة 2021 والتي تعد منخفضة مقارنة بسنة 2012 إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حينها 35,1%.

بالنسبة للمنتجات الأخرى كالبطاطس والخضر والفواكه واللحوم، فقد عرفت نسبة الاكتفاء الذاتي تزايداً مستمراً إذ حققت بعض المنتجات نسبة 100%، وهذا راجع للمجهودات المستدامة التي قامت بها الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وما قدمته من دعم وتسهيلات للفلاحين، إذ أدت هذه المبادرات إلى توسيع المساحات المزروعة وزيادة الإنتاجية، وبالتالي أصبحت البلاد قادرة على تلبية احتياجاتها المحلية. وبالرغم من كثرة استهلاك القمح وكثرة الطلب عليه من طرف الفرد الجزائري كونه يعد أحد الأغذية الرئيسية الواسعة الاستهلاك، إلا أن الإنتاج المحلي لم يكن بنفس الوتيرة وجعل الجزائر تعاني من عجز في تلبية الاحتياجات المحلية للبلاد، ولسد هذا العجز لجأت الدولة للاستيراد لسد الفجوة بين العرض والطلب، إذ أصبحت من أكثر الدول المستوردة للقمح.

4-تقييم مدى كفاية التحفيزات الجبائية للنهوض بالقطاع الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بالجزائر:

سنحاول في هذا الجزء من البحث تقييم كفاية التحفيزات الجبائية للنهوض بالقطاع الزراعي في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بالجزائر من خلال تحليل العناصر الموضحة في الشكل الموالي.

الجدول 03: تطور القيمة المضافة الزراعية، اليد العاملة بالقطاع الزراعي ونسبة الاستثمار الفلاحي

السنة	*الاستثمار الفلاحي/الاستثمار الكلي (%)	نسبة القوى العاملة بالقطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية (%)	القيمة المضافة للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي %
2012	5,25	21,67	10,29
2013	4,97	21,11	9,82
2014	5,13	22,26	8,82
2015	5,13	41,57	11,81
2016	5,29	23,47	12,21
2017	4,63	24,04	12,27
2018	4,62	21,36	10,16
2019	4,75	21,21	14,78
2020	4,60	21,90	14,05
2021	4,22	21,61	12,17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (42-41-40-37-35-33))

* (قانون المالية (2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021))

من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه والذي يوضح تطور كل من القيمة المضافة الزراعية واليد العاملة بالقطاع الزراعي و نسبة الاستثمار الزراعي مقارنة بالاستثمارات الكلية، يتضح أنه بالرغم من الدعم الكبير الذي منحتة الدولة للقطاع الزراعي، والامتيازات الجبائية والشبه الجبائية التي منحتها في مجال الاستثمار الزراعي غير أنه بعيدا كل البعد عن تطلعات الدولة فيه، وتعد قيمة المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي جد ضئيلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى تقدر بحوالي 5٪ كحد أقصى من مجموع الاستثمارات، ويرجع هذا الضعف إلى منح الأولوية للقطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي الذي استحوذ على أكبر قدر من المخصصات المالية، ويليه قطاع النقل والخدمات.

غير أنه بالرغم من ضعف نسبة الاستثمار في القطاع الفلاحي إلا أن اليد العاملة بهذا القطاع تغطي بنسبة لا بأس بها إذ عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2015 وبلغت حوالي 41٪ من العمالة الكاملة غير أنها تراجعت خلال السنوات اللاحقة لتصل

إلى 21٪ من العمالة الكاملة، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمار الزراعي خلال هذه السنوات والذي يتوافق طرديا مع اليد العاملة، بالإضافة إلى عزوف العاملين بالقطاع الزراعي عن هذا القطاع والتوجه لقطاعات أخرى كالقطاع الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا التجارة والخدمات، بالإضافة إلى استخدام المكننة والآلات الزراعية والذي أدى إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي أصبح هناك فائض في اليد العاملة وأصبح بإمكانها الاشتغال في قطاعات أخرى، ومن أسباب الانخفاض أيضا عزوف الفلاحين عن الاستثمار بالقطاع الزراعي وتربية الدواجن والأبقار لارتفاع تكاليف الأعلاف والأدوية، بالإضافة إلى هجرة سكان الأرياف نحو المدن بسبب نقص المرافق الضرورية.

أما بخصوص القيمة المضافة للزراعة فقد شهدت تزايدا مستمرا على العموم، إذ ارتفعت من نسبتها من 10,29% سنة 2012 لتصل إلى 14,78 % سنة 2019، إلا أن هذه النسبة تعد ضعيفة جدا، مقارنة بالإمكانات الضخمة التي تمتلكها الجزائر بالإضافة إلى التسهيلات وسياسات التنمية التي وضعتها الحكومة والامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة في هذا الإطار، وكذلك توفر العقار الفلاحي خاصة في الهضاب العليا والجنوب الكبير وبمساحات شاسعة، وهذا ما يدل على تفضيل الجزائريين الاستثمار في القطاعات الأخرى على القطاع الزراعي.

يمكن القول أن القطاع الفلاحي مهمش نوعا ما مقارنة بالقطاعات الأخرى نظرا للمعوقات التي تواجهه كانهدام ثقافة الاستثمار الزراعي، والتهديدات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية والمحاصيل الزراعية ونقص الموارد المائية، بالإضافة إلى الأمراض والأوبئة التي يمكن أن تتعرض لها النباتات والحيوانات والتي يصعب التعامل معها لضعف البحث والتطوير وغياب الكفاءات للنهوض بهذا القطاع، وأيضا لغياب حملات التحسيس والتوعية لتفادي هذا النوع من المخاطر والاستثمار في هذا القطاع.

الخاتمة:

من خلال ما تمت دراسته تم التوصل إلى أنه بالرغم من إيلاء الدولة اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي والذي يعد من القطاعات ذات الأولوية التي تساهم في النمو الاقتصادي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقديم عدة مزايا وامتيازات جبائية وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنظم الاستثمار في هذا القطاع، ومع ذلك لا يزال في حالة من عدم الاستقرار وهذا ما يعكسه واقع الأمن الغذائي بالجزائر إذ استطاعت الجزائر تحقيق اكتفاءها الذاتي لبعض المنتجات غير أنها تعاني من التبعية خاصة بالنسبة للقمح والذي يعكس التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي، كما أن الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع تعد جد ضئيلة مقارنة بباقي القطاعات وحتى المستثمرون يفضلون الاستثمار في القطاع الصناعي والخدمي، وهذا كون القطاع الزراعي محفوف بالمخاطر مما أدى إلى العزوف عن الاستثمار فيه لارتفاع درجة مخاطرته.

التوصيات:

- للتقليل من التهديدات المناخية التي تؤثر على الإنتاجية والمحاصيل الزراعية ونقص الموارد المائية لا بد من العمل على زيادة السدود والعمل على تحلية المياه لتفادي مشكلة الجفاف التي قد تواجه الجزائر مستقبلا؛
- التأمين على المنتجات الفلاحية لمواجهة الكوارث أو الأمراض والأوبئة التي يمكن أن تتعرض لها النباتات والحيوانات والتي يصعب التعامل معها؛
- العمل على التكوين والمتابعة بالنسبة للمستثمرين في القطاع الزراعي والقيام بحملات التوعية والتحسيس من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للبلاد؛

- ضمان توفير المرافق الأساسية في المناطق الريفية لتقليل الهجرة نحو المدن والحفاظ على العمالة في الأرياف؛
- إتاحة صيغ تشاركية إسلامية في القطاع الفلاحي مثل المزارعة والمساواة؛
- السعي لتقديم حوافز إضافية أو إنشاء مناطق حرة في المناطق ذات الأولوية كالجنوب الكبير والهضاب العليا.

المراجع:

1. FAO. (2008). *An Introduction to the basic concepts of Food Security*, Retrieved from *Food and Agriculture Organization of the United Nations* من تاريخ الاسترداد 03 15, 2024, www.fao.org
2. FAO. (2003). *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages*, Retrieved from *Food and Agriculture Organization of the United Nations*. Retrieved 03 15, 2024, from <https://www.fao.org/3/y4671e/y4671e.pdf>
3. الجريدة الرسمية 86.. قانون رقم 23-22، المورخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 14، ص 9.
4. الجريدة الرسمية 86. قانون رقم 23-22، المورخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 65، ص 29.
5. الجريدة الرسمية 86. قانون رقم 23-22، المورخ في 24 ديسمبر 2023 المتضمن لقانون المالية 2024، المادة 05، ص 5.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (42-41-40-37-33-35). تاريخ الاسترداد 04 5, 2024، من <https://www.aoad.org/AASYXX.htm>
7. بودالي محمد؛ تفرات يزيدي؛ بوشنب موسى. (2020). التحفيزات الجبائية كاستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية، المجلد 9، العدد 1، ص 53.
8. حاج محمد أمين حبار، مراد ناصر. (2022). دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية شركة كرياتيف انغست أمودجا - دراسة تحليلية للفترة (2012-2021). مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، ص 107.
9. سلطاني سمير؛ بوشبي عائشة. (2022). التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر--باتنة بولاية مرافقة حاضنات عينة حالة دراسة-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، 3 (1)، ص 100.
10. شليحي الطاهر. (2008). محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية، 2 (1)، ص 140.
11. شوقي حفياي، عبدالكريم كبيش. (2022). دور الأمن الغذائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 1، المجلد 23، ص 668.
12. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 136-138. (الجزائر، 2023).
13. مريم رحمان. (2021). دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة دكتوراه. تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، ص 49.
14. نمر محمد الخطيب & جعدي شريفة & هيدوب ريمة ليلي. (2020). أثر التحفيزات الجبائية على دعم سياسة الاستثمار في الجزائر دراسة حالة وكالة دعم تشغيل الشباب - فرع ورقلة-. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، ص 139.
15. وزارة المالية. قانون المالية (2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021). تاريخ الاسترداد 14 3, 2024، من وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>